مجلة *أسيناگ* ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ، عدد مزدوج 4-5، 2010، ص 63-78

الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها

بوظيلب الحسين
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

L'émigration est un phénomène ancien dans le Rif oriental. Elle s'est d'abord orientée vers le nord-ouest du Maroc puis vers l'Algérie pendant la période coloniale. A partir des années 1960, l'émigration vers l'étranger a amorcé une nouvelle phase de son évolution. Grâce aux transferts d'argent, l'émigration a permis d'améliorer les conditions de vie de plusieurs foyers. Ce qui s'est traduit par l'accès aux commodités de la vie moderne, notamment l'eau courante, l'électricité et les équipements électroménagers. Mais l'injection massive des revenus a conduit à la monétarisation rapide des rapports sociaux et à l'altération des valeurs de solidarité et d'entraide communautaires.

تعتبر الهجرات البشرية من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض. وقد قدرت الأمم المتحدة سنة 1998 عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج أوطانهم بـــ 125 مليون شخص. لذا، تشكل ظاهرة الهجرة إحدى القضايا الكبرى التي تستوجب الدراسة والتتبع، نظرا لما تعرفه من تطورات، ولعلاقتها الوطيدة بالتنمية الشاملة بالمناطق التي تفرزها، بغض النظر عما تخلفه من مشاكل.

يصعب الإلمام بموضوع الهجرة الدولية وأسبابها وتطورها وأنواعها وانعكاساتها المختلفة في هذا المقال.ورغم ذلك سأحاول الإجابة بإيجاز على التساؤلات الآتية: ماهي أهم المراحل التي مرت منها الهجرة الدولية بالريف الشرقي؟ وماهي التطورات التي عرفتها؟ ثم ماهي تأثيراتها على المجال والمجتمع بالريف الشرقي؟

I. الجذور التاريخية للهجرة الدولية بالريف الشرقي

لم ينخرط الريف الشرقي، عكس بعض المناطق المغربية، في مسلسل الهجرة نحو أوربا إلا حديثا، أي ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين بعد توقف الهجرة نحو الجزائر. وبالرغم من هذا التأخر، فقد أصبح اليوم القطب الهجروي الأول على الصعيد الوطني.

وقد مرت الهجرة الدولية منذ انطلاقها بفترات تاريخية متباينة تبعا لتطور الظرفية السياسية والاقتصادية للبلدان المستقبلة. وهكذا، فبعدما كانت الهجرة فردية ومؤقتة في بداية الأمر، انتقلت إلى هجرة عائلية وشبه دائمة، أو ما يمكن أن نسميه بهجرة من أجل الاستيطان.

1. التنقل نحو الريف الغربي ومنطقة سايس

تعود التنقلات الأولى للسكان المحليين خارج منطقتهم إلى بداية القرن السابع عشر، ففي هذه المرحلة شهدت عدة مناطق جبلية تحركات سكانية نحو المناطق المنخفضة والغنية. "كما تطوع الريفيون في الجيش لتحرير مدن الريف الغربي. وقدر عدد المهاجرين الذين استقروا فيما بعد بفحص طنجة ما بين 2000 و 300 رجل، ينتمي أغلبهم لقبيلة تمسامان وقلعية وآيت سعيد وآيت توزين ومطالسة" (Bossard, 1979 : 45). وإلى جانب الانخراط في جيش الكَيش، فإن المولى إسماعيل كان يأمر بترحيل سكان الريف لتعمير المناطق المحررة، وكانت الهجرة تدخل في إطار ما يسمى

بسياسة تعمير المناطق شبه الفارغة لتحقيق التوازن الديموغرافي بين مختلف جهات المغرب، أو تدخل في إطار سياسة تقليص نفوذ الريفيين من طرف السلطان.

طبعت هذه التحركات السكانية مدن الشمال المغربي بشكل عميق، فمعظم دواوير الفحص في بداية القرن 20 كانت تتوفر على ساكنة منحدرة من الريف الشرقي.

تعززت هذه الحركات البشرية أكثر عقب الأزمات الاجتماعية التي حلت بالريف في هذه الفترة، حيث اتجه الناس فرادى وجماعات نحو المناطق التي كانت أيسر من الريف، خاصة مدينتي طنجة وتطوان، مما أدى إلى نشوء علاقة قوية بين الريف الشرقي والريف الغربي. فحسب دافيد هارت "فإن أكثر من 70% من سكان طنجة من أصل ريفي. وأن أكثر من 71 % من هؤلاء استقروا في طنجة منذ زمن بعيد" (Bossard, 1979 : 45). ولم تقتصر الهجرة خلال هذه الفترة على مدن الشمال الغربي، بل اتجهت نحو مناطق أخرى، خاصة منطقتي سايس وزرهون اللتان لا زالت تحتضنان جالية ريفية مهمة.

إن الهجرة من الريف بصفة عامة ومن الريف الشرقي بصفة خاصة، كانت وراءها عوامل متعددة، منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي. إن الثقل الديموغرافي الذي ميز هذه المنطقة منذ زمن بعيد، وما صاحبه من انتشار للأوبئة والمجاعة وقلة الموارد الاقتصادية، إضافة إلى القلاقل التي شهدتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أدى بالكثير من السكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى (محمد أونيا، 1996 :136). وبعد السيطرة الإسبانية على المنطقة جرد الأهالي من وسائل الإنتاج وزعزعت البنيات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، مما أدى إلى تهجير السكان نحو المناطق الأخرى، ونحو الجزائر.

2. الهجرة الموسمية نحو الجزائر

تعود هجرة الريفيين نحو الجزائر إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث انتقل السكان للاشتغال في ضيعات المعمرين الفرنسيين الذين وجدوا في الريف الشرقي احتياطا هاما لليد العاملة، وساعد على ذلك ما عرفه الريف خلال هذه الفترة من توالي المجاعات. "ففي 18 نوفمبر من سنة 1852 استولى الإسبان على مركب للسلع في ملكية القلعيين، كان في اتجاه وهران، حيث يذهب عمال هذه القبيلة لكراء سواعدهم إلى المعمرين خلال فترات الحصاد". (Duveyrier, 1887 : 142). ويمكن القول إن العلاقة كانت متينة ما بين وهران ومليلية، بحيث طور الريفيون القاطنون في هذه المدينة علاقة تجارية مع وهران بعد تزايد الصراع مع إسبانيا، وكانت المراكب التي تنقل السلع بين المدينتين تستغل في نقل بعض المهاجرين نحو الجزائر.

يشير Bossard نقلا عن Basset: "بأنه في نهاية القرن التاسع عشر كانت توجد بأرزيو بالجزائر قبيلة بطيوية التي كان بها 1200 ساكن من أصل ريفي، وبالضبط من قبيلة آيت سعيد المجاورة لقبيلة تمسامان، والتي يحتمل أنها هاجرت خلال القرن الثامن عشر"(Bossard, *ibid.*:52). وفي سنة 1895 أشار موليراس في كتابه "المغرب المجهول" إلى ما يعزز هذه الفكرة بقوله: "يمكن أن تراهم (سكان الريف) كل سنة بعمالتنا خلال موسم الحصاد أو جني الكروم، وكانت وهران تستقبل أكثر من 20.000 مهاجر، قادمين للبحث عن العمل لدى المعمرين وبحثا عن هذا المعدن الثمين النادر في الريف...". (Moulièras, 1895 : 71).

اتسعت الهجرة نحو الجزائر بشكل أكثر خلال النصف الأول من القرن العشرين، خاصة عندما تم إنشاء خط بحري يربط مليلية بوهران، حيث كانت مليلية تتوفر على ميناء ضخم منذ 1892. ولم تقتصر الهجرة نحو الجزائر على مناطق الريف فقط، بل امتدت إلى باقي الجهات المغربية، ووصل عدد المغاربة الذين كانوا يذهبون للاشتغال في الجزائر إلى حوالي 80000، وبلغ عدد الريفيين الذين هاجرو عبر ميناء مليلية سنة 1908 إلى 70.000 مهاجر. وتزايدت الهجرة بحدة بعد سيطرة إسبانيا على الريف، حيث كان لتوقف هجرة الإسبان نحو الجزائر وقع كبير على سياسة الهجرة الإسبانية في منطقة نفوذها، وذلك بتوجيه نداءات إلى العمال الإسبان الذين كانوا يشتغلون في الجزائر للالتحاق بمنطقة الريف من أجل خلق مستوطنات إسبانية. كما زاد من حدة الهجرة ضعف الأجور التي كانت

تدفعها إسبانيا للسكان المحليين، "والتي كانت تتراوح ما بين 3 و5 بسيطات، في حين كانت تتراوح بالجزائر ما بين 12 و 25 فرنكا" (Milliot, 1934 : 315) .

لم تساهم الهجرة نحو الجزائر في إحداث تحولات كبيرة في المجتمع الريفي، ولكنها ساهمت بشكل أو بآخر في التقليص من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها المنطقة، نتيجة تعاقب سنوات الجفاف، كما وفرت موردا ماليا إضافيا كان الريفيون في أمس الحاجة إليه. "وكان مبلغ الأجرة المحصل عليها يتراوح ما بين 2 و 3.50 فرنك، وكان كل مهاجر يحول إلى الريف مبلغا يتراوح ما بين 0.50 فرنك يوميا، وهذا ما يعادل خلال هذه الفترة 14 كلغ من الشعير". (El Ouariachi, 1981 : 81). وبعد استقلال الجزائر توقفت الهجرة من الريف نحو هذا البلد، لتتجه نحو دول أوربا الغربية ابتداء من الستينيات من القرن العشرين.

3. استمرار الهجرة بعد الاستقلال نحو دول أوروبا الغربية

إن استمرار تيار الهجرة بعد الاستقلال "لا يمكن تفسيره إلا في إطار النموذج الكلاسيكي الذي يرجع بشكل مطلق الأسباب الموضوعية للهجرة إلى الثنائية القائمة على مجال طارد ومجال جاذب(Push out /Pull up) وهذا النموذج ما هو إلا نتاج للتقسيم الدولي للعمل" (Migration société, 2002)، وهكذا فابتداءا "من الستينيات من القرن الماضي تزايدت وتيرة الهجرة المغربية نحو أوربا الغربية بشكل سريع وأخذت طابعا مؤسساتيا" (Belguendou, 1988 : 45) . وفي هذا الإطار سعت الدول الأوربية إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع المغرب، تحدد بموجبها شروط وقطاعات العمل والإقامة في هذه الدول. ومباشرة بعد ذلك عملت الدول الأوربية على فتح مكتب لها في المغرب لاختيار العمال المرشحين للهجرة في عين المكان.

هكذا، وفي فترة وجيزة أصبحت مناطق الريف عامة والريف الشرقي خاصة من أهم الأحواض الهجروية على الصعيد الوطني، حيث وصل عدد المهاجرين من الريف سنة 1966 إلى 26800 مهاجر. وفي نهاية 1970 وبداية 1971 قدرت السلطات المحلية عدد المهاجرين من إقليم الناظور بحوالي 32000 ألف مهاجر، ينتمي معظمهم إلى الوسط القروي، "وقد ارتفع هذا العدد ما بين سنة 1971 و1973 ليصل إلى 40000 مهاجر. وكانت الهجرة خلال هذه المرحلة فردية تقتصر فقط على الذكور الذين يتراوح سنهم بين 20 و45 سنة، وحسب نتائج إحصاء 1971، وإذا ما أخذنا الفئة العمرية من 15 إلى 49 سنة، فإن كل شخص على ثلاثة كان يمارس مهنته في أوربا". Bonnet et *al.*, 1973 : 9). وعلى الصعيد الوطني صنف إقليم الناظور في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين بـــ 26 مهاجرا لكل ألف نسمة، متبوعا بإقليم الحسيمة بـــ19 مهاجرا لكل 1000 ن، ثم منطقة وجدة وتازة ومكناس بحوالي 18 و14‰ وأخيرا الجنوب والجنوب الغربي بحوالي 9 ‰. (الخريطة رقم 1).أما اليوم، فيصعب تحديد عدد المهاجرين على المستوى المحلي، نظرا لغياب إحصائيات دقيقة وتنوع قنوات الهجرة، وانتقال الهجرة من هجرة فردية إلى هجرة عائلية تشمل جميع أفراد الأسرة، واتساع ظاهرة الهجرة السرية إضافة إلى الزيادة الطبيعية في المهجر، مما يجعل تقييم عدد المهاجرين الذين يستقرون في أوربا أمرا صعبا.

أهم أحواض الهجرة على المستوى الوطني

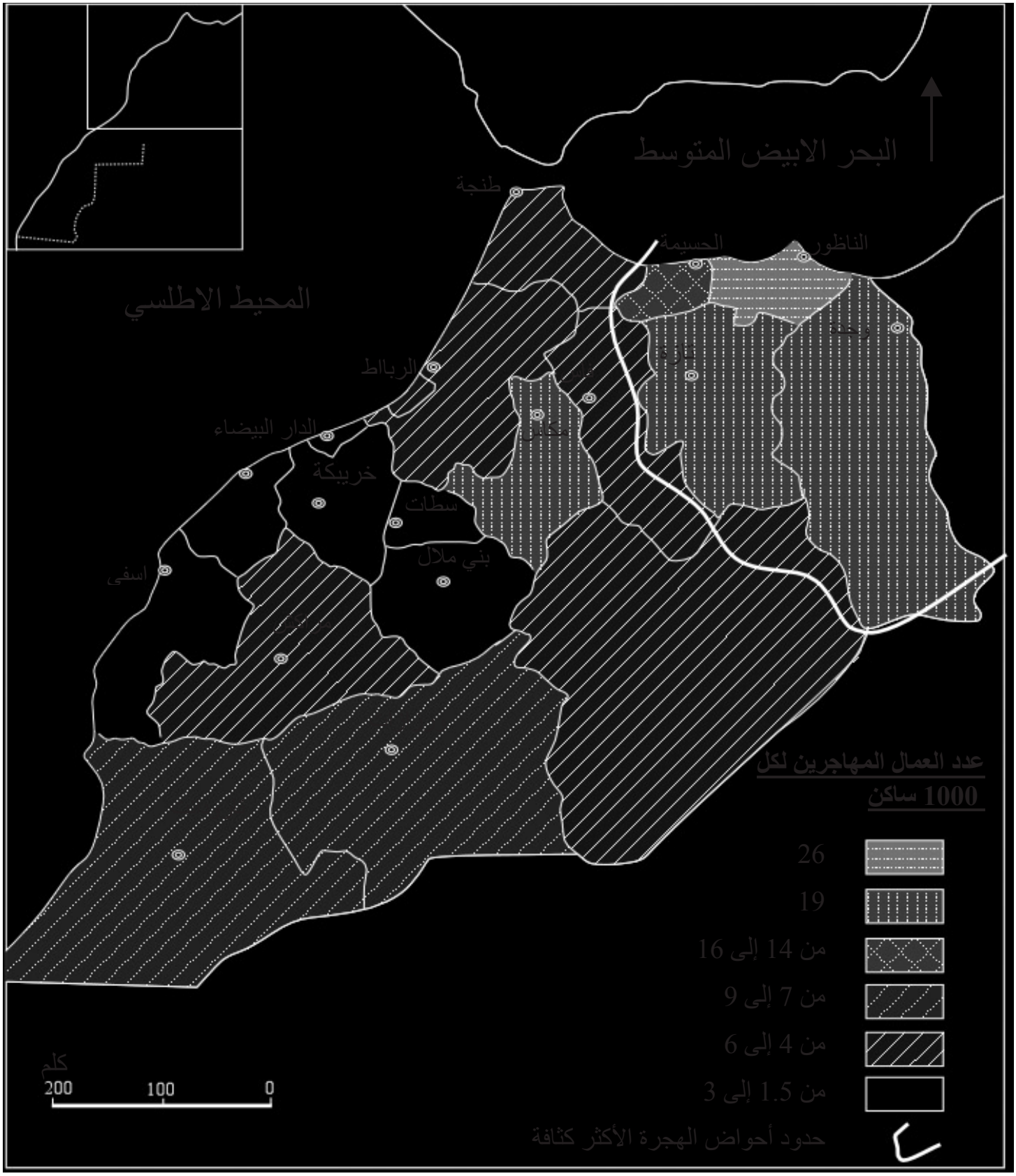

II- التوزيع الجغرافي للمهاجرين في أوروبا والعودة الدورية

1. توزيع غير متكافيء في بلدان أوربا الغربية

بلغ عدد المهاجرين المغاربة في الخارج، حسب تقديرات وزارة الخارجية سنة 2007 حوالي ثلاثة ملايين شخصا، أي 10% من مجموع سكان المغرب، يستقر 80% منهم بدول أوربا الغربية، و11% بالدول العربية، و4 % بأمريكا، و0.17 % بدول إفريقيا.

أما على مستوى الريف الشرقي، فيستنتج من الإحصاء الأخير الذي قامت به السلطات المحلية سنة 2000، وإن كان لا يعكس الحجم الحقيقي لعدد المهاجرين على المستوى المحلي، فإنه يبقى مع ذلك المصدر الوحيد لمعرفة توزيع المهاجرين المحليين في العالم، بحيث يلاحظ الاستقرار القوي للمهاجرين المحليين في دول أوربا الغربية بنسبة 99.2% في حين لا يوجد خارج أوربا إلا نسبة ضعيفة من المهاجرين. ويلاحظ تنوع كبير على مستوى دول الاستقرار في أروبا، إذ تأتي فرنسا في المرتبة الأولى بحوالي 15000 مهاجرا، وهولندا في المرتبة الثانية بـــ 11000 مهاجرا، ثم بلجيكا بحوالي8000 مهاجرا، وألمانيا بحوالي 1957 مهاجرا وإسبانيا بـــ 909 مهاجرا، بينما لا تضم الدول الإسكندنافية وإيطاليا إلا عددا محدودا من المهاجرين المحليين.(الخريطة رقم 2).

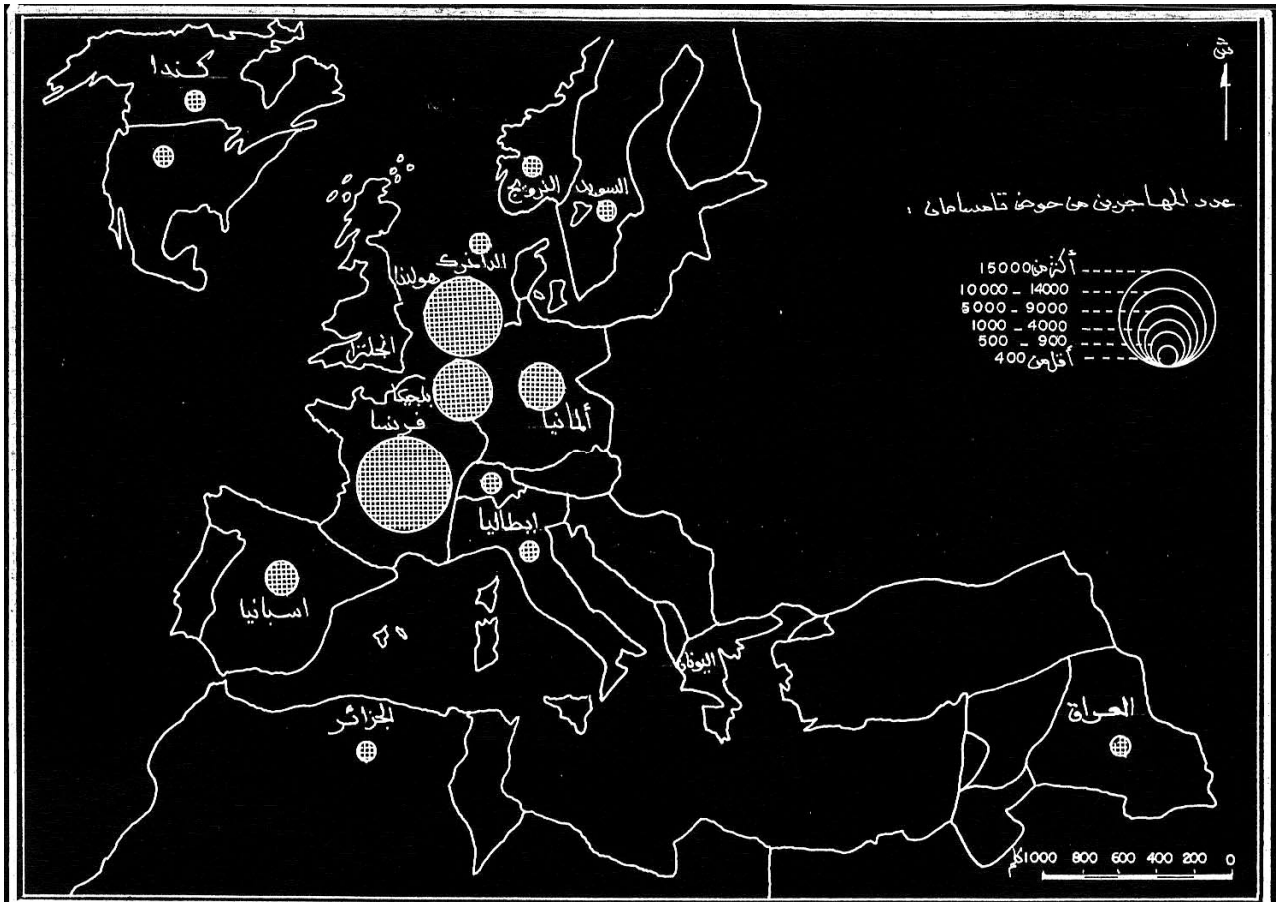

توزيع المهاجرين من الريف الشرقي حسب بلدان الإقامة بأوربا سنة 2000

المصدر: معطيات عمالة إقليم الناظور سنة 2000

2. العودة الدورية: ارتباط قوي للمهاجرين بمنطقتهم الأصلية

"يقصد بالعودة الدورية، عودة المهاجر إلى وطنه خلال فترات العطل أو أثناء فترات خاصة أو استثنائية، مع وجود نية الرجوع إلى المهجر لاستئناف العمل أو الاقامته".(المختار مطيع، 1994 :5). وتكتسي العودة الدورية أو السنوية أهمية خاصة لدى المسؤولين المغاربة نظرا لما يواكبها من تحويل للعملة الصعبة وإنعاش للاقتصاد الوطني عامة. لذا تسخر الدولة كل إمكانيتها خلال الفترات الصيفية وذلك بمضاعفة وسائل النقل سواء البحرية أو الجوية، وتعقد لقاءات بين المسؤولين المغاربة والإسبان من أجل تنظيم عملية العبور في ظروف جيدة ومريحة. ويتجلى ذلك من خلال حجم العائدين سنويا إلى المغرب. "ففي سنة 2006 عاد إلى المغرب ما بين 15 يونيو و5 شتنبر حوالي 820.000 ألف شخص، أي بمعدل 10.000 مهاجر و3500 سيارة كل يوم. وتبلغ هذه الأرقام ذروتها خلال الفترة الممتدة ما بين أواخر يوليوز وبداية غشت، حيث يصل عدد المهاجرين الذين يعبرون يوميا نحو المغرب ما بين 15000 و20000 مهاجرا.(Charef, 1999 : 24)، مما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق العملة الصعبة التي يحولونها نحو مناطقهم الأصلية.

III.بعض المظاهر السوسيو ثقافية والمجالية : دينامية سوسيو مجالية وتغير في نمط عيش أسر المهاجرين

نستحضر عند الحديث عن هذا الجانب منظومة مجالية قصد القيام بعملية رصد لمختلف الآثار الناجمة عن ظاهرة الهجرة الدولية، ومدى مساهمتها في بلورة بنية مجالية إلى جانب عوامل أخرى. وتختلف أهمية فاعليتها حسب حجمها ومدلولها الاقتصادي والاجتماعي. فهذه الآثار غالبا ما تفرز تجليات قد تكون إرهاصات لتحولات يتطلب اكتمالها مدة ترتبط بحجم وطبيعة التحول، ثم مدى مساهمة مجمل المكونات المكان- اجتماعية والاقتصادية في التفاعل مع الوضع الجديد، باعتبار الخصائص المحلية للمجال. كما تجدر الإشارة إلى أن طبيعة هذه الانعكاسات يمكن أن تتجلى عبر شكلين متناقضين أحدهما ايجابي والآخر سلبي . لكن اللافت للنظر أن المشاكل الناجمة عن الظاهرة غالبا ماتكون متداخلة مع عوامل أخرى طبيعية واقتصادية واجتماعية يصعب قياس مدى تأثير كل منها على حدة.

1.أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالريف الشرقي

تشكل تحويلات المهاجرين رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني، كما تعتبر المصدر الأول للعملة الصعبة في المغرب، ففي سنة 2007 بلغ حجم التحويلات النقدية للمهاجرين حوالي 50 مليار درهم، وهو ما يمثل 9 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام. إنها ثروة حقيقية، تشكل عاملا مهما في الحفاظ على التوازنات المالية للبلاد، وعنصرا حيويا في إنعاش الاقتصاد المحلي. وفي العديد من مناطاق الهجرة المكثفة، مثل الريف الشرقي تشكل تحويلات المهاجرين الركيزة الأساسية التي تضمن المحافظة على التوازنات الاجتماعية ببوادي وحواضر المنطقة. ولكن من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، تقدير حجم هذه التحويلات، وهذا راجع إلى تنوع القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تمر عبرها هذه التحويلات. ومهما يكن فإن معطيات بنك المغرب لسنوات 1999 و2000 و2001 تضع إقليم الناظور على رأس الأقاليم المغربية من حيث قيمة ودائع المهاجرين على الصعيد الوطني بـــ 93822 منخرطا سنة 2001 وبقيمة مالية بلغت 4.365039.00 مليار درهم، أي ما يمثل 9 % من مجموع ودائع المهاجرين على الصعيد الوطني. في حين تأتي الدار البيضاء في المرتبة الأولى بـــ 107240 منخرطا وبقيمة وصلت 2.491817.00 مليار درهم، أي ما يعادل 28% من مجموع الودائع. ويلاحظ أنه بالرغم من تفوق الدار البيضاء على مستوى عدد المنخرطين بـــ 9 ,21 % فإن ودائع المهاجرين في إقليم الناظور تفوق نظيرتها في الدار البيضاء. إذ تشكل 80% من مجموع الودائع البنكية في إقليم الناظور مقابل 20 % فقط لودائع غير المهاجرين (الخريطة رقم 3). وقد أدى التدفق المستمر لأموال الهجرة على المنطقة إلى إحداث تحولات اجتماعية ومجالية وثقافية لايستهان بها.

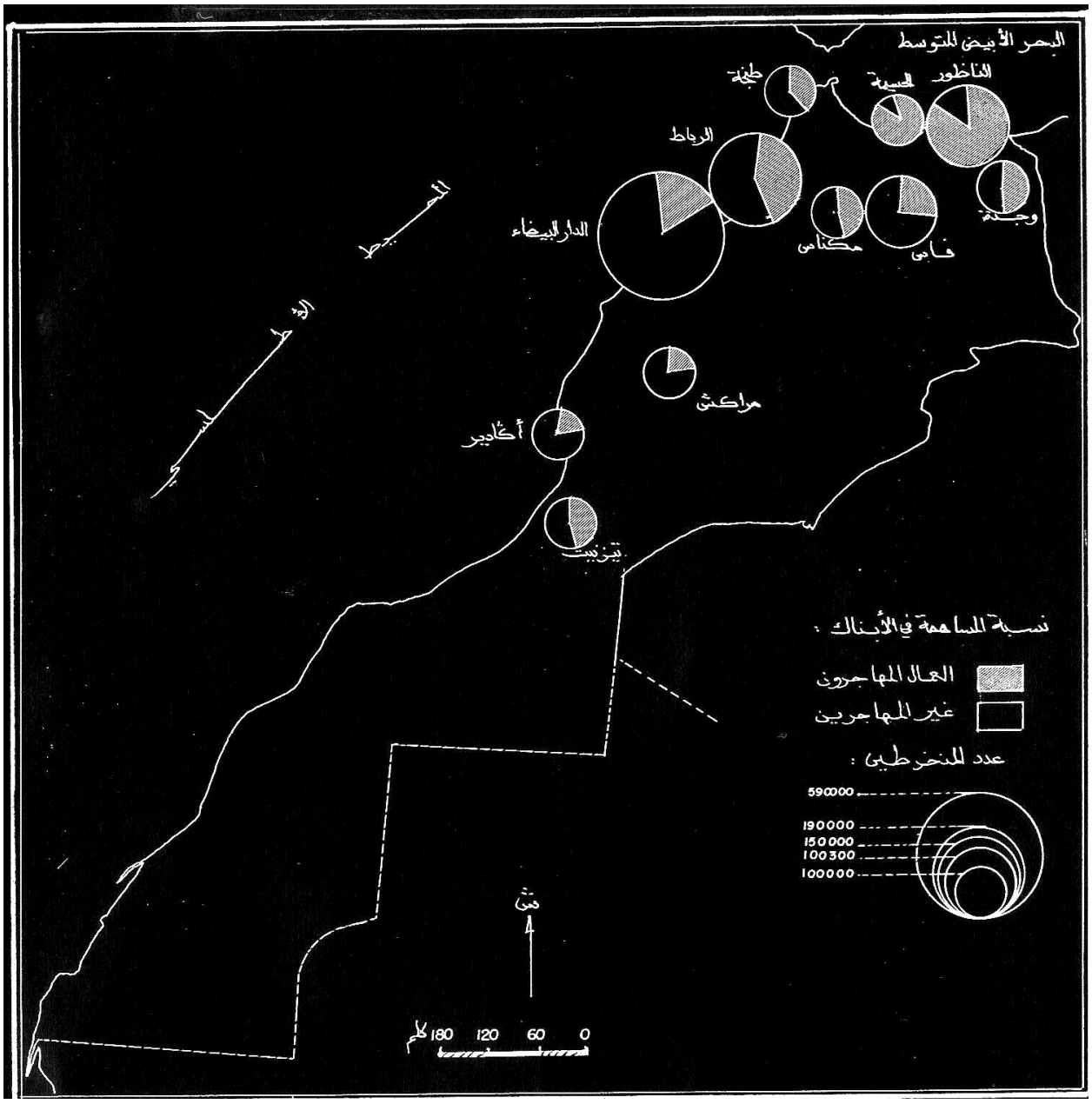

نسبة العمال المهاجرين المشتركين بالابناك بالعواصم الجهوية مقارنة بالمنخرطين

المصدر : معطيات بنك المغرب سنة 2001

2.الانعكاسات الاجتماعية والثقافية

1.2. الهجرة وإعادة تركيب التراتبية الاجتماعية

لم تسمح الهجرة إلى الخارج بتحسين مداخيل الأسر فقط، وإنما أيضا في تغيير "الحدود الاجتماعية" التي كانت تفصل بين فئات المجتمع، بعبارة أخرى أحدثت الهجرة انقلابا حقيقيا في التراتبية الاجتماعية في الريف، إذ أصبحت عائلات المهاجرين تحتل المراتب الأولى في ترتيب الهرم الاجتماعي على المستوى المحلي، بينما تحتل أسر غير المهاجرين المراتب الدنيا. بل أصبح الاحترام والتقدير اللذان يحظى بهما المهاجرون في مناطقهم الأصلية في الوقت الحاضر ما كان ليتحقق لولا الهجرة إلى الخارج. فلم تعد ملكية الأرض، ولا النسب الشريف يحدد مكانة الشخص في

المجتمع، كما كان الأمر سابقا. وكان من الطبيعي أن ينتج عن هذه المكانة التي تحتلها أسر المهاجرين على مستوى الهرم الاجتماعي محليا، سلوكا استهلاكيا يزداد مستواه أكثر أثناء عودة المهاجرين إلى المنطقة خلال فصل الصيف، حيث تبرز مظاهر التفاخر الاجتماعي الذي يتوخى أصحابه إبراز نجاح مشروعهم الهجروي. ولعل النفقات المفرطة المرتبطة بمناسبات أو غيرها لدليل ملموس لإثبات المكانة الاجتماعية بين الناس، إضافة إلى التباهي بالسيارات الفخمة في الدواوير أو شوارع المراكز القروية والحضرية المحلية.

لقد أبانت عائدات الهجرة الدولية بدون شك عن دينامية خاصة في مناطق الهجرة وأدت إلى ارتفاع المستوى الاستهلاكي لأسر المهاجرين، إذ لا تقل نفقات هذه الأسر عن 3000 درهم في الشهر كحد أدنى، ويمكن أن تصل إلى أكثر من 5000 درهم حسب حجم الأسرة ووضعية المهاجرين في العمل وبلد الإقامة، حيث ترتفع عند الأسر المقيمة بألمانيا أو بهولندا أو التي هاجر عدد كبير من افرادها. وتعتبرعائدات الهجرة الدولية مصدرا هاما من مصادر العيش بالنسبة لمناطق الريف والأحواض الهجروية التقليدية المغربية، ولا يقتصر دورها على أسر المهاجرين فقط، وإنما أضحت تستفيد منها حتى أسر غير المهاجرين عن طريق التضامن والتكافل الاجتماعي.

2.2. التضامن و التآزر

رغم التحولات التي مست العالم القروي حاليا على المستوى الاجتماعي، وما رافق ذلك من اندثار أو تراجع بعض قيم التضامن التي كانت سائدة من قبل، واتجاه الأسرة التقليدية إلى التفكك بفعل طغيان النزعة الفردية، فإن خاصية الإعالة والكفالة لا زالت قائمة بالريف بشكل قوي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية العسيرة التي تميز هذه المناطق، مثل ارتفاع معدل البطالة وتراجع النشاط الفلاحي وضعف الموارد المحلية.

معـــــدل الإعالـــــة	العـــــدد	%
لا شيء	114	32.5
1–3 أفراد	171	48.8
4–6 أفراد	16	4.5
أكثر من 6 أفراد	49	14
المجموع	350	100

نسبة الأشخاص تحت الكفالة لدى مهاجري الريف الشرقي

المصدر: بحث ميداني 2004

يبدو أن عائدات الهجرة الدولية لا ترتبط بها أسر المهاجرين فقط، وإنما تمتد غالبا إلى الأسر غير المهاجرة، وتلعب دورا لا يستهان به على المستوى الاجتماعي .

3.2. العمل الجماعي: مساهمة فعالة في التنمية المحلية.

لا يقتصر دور المهاجرين على المساهمة فقط في تحسين مستوى عيش الأسر أو التكفل ببعض أفراد العائلة الممتدة، وإنما غالبا ما يمتد إلى المساهمة الفعالة في مشاريع التنمية المحلية. ومن المؤكد أن هذا الاهتمام يرجع إلى مرحلة قديمة، أي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، لكن هذه المبادرات لم تكن منظمة كما هو الشأن اليوم، حيث يلاحظ منذ بداية التسعينيات الاهتمام المتزايد

للمجتمع المدني بصفة عامة وجمعيات المهاجرين بصفة خاصة بعملية التنمية المحلية على مستوى مناطقهم الأصلية. فأمام العجز والخصاص التي أصبحت تعانيه هذه المناطق على جميع المستويات (البنيات التحتية، الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الفقر، الأمية، ضعف التجهيزات الصحية وغيابها..)، وفي خضم هذا الخصاص، ظهرت مبادرات ترمي إلى تحسين حالة هذه التجهيزات في إطار عمل جماعي، يتميز عن الشكل القديم بالتنظيم المؤسساتي والبحث عن شركاء لتمويل هذه المشاريع، في إطار مقاربة تشاركية.Co-développement "وقد بدأ الاهتمام بهذه المقاربة بفرنسا سنة 1998، وتطمح إلى إشراك المهاجرين باعتبارهم فاعلين أو وسطاء ما بين مراكز التمويل بأوربا والمناطق الأصلية للهجرة، من أجل ضبط المرشحين للهجرة في مناطقهم الأصلية في إطار التنمية من أجل البقاء Développer pour rester (Ceriani, 2003 : 1).

يمكن التمييز في هذا السياق بين ثلاثة مستويات من الهيكلة لهذه الجمعيات أو المؤسسات. (Lacroix, 2003 : 2). يقع المستوى الأول في المغرب، ويتشكل من جمعيات محلية تعمل على تسيير المشاريع في عين المكان، ويتشكل المستوى الثاني من المهاجرين أنفسهم، خاصة العائدين بصفة نهائية إلى مناطقهم الأصلية والذين يساهمون في بلورة المشاريع في عين المكان، ويتكون المستوى الثالث من جمعيات المهاجرين في البلدان الأوربية والتي تبحث عن تمويل المشاريع عن طريق الشراكة مع مؤسسات حكومية وغير حكومية التي تشتغل في هذا المجال. ولهذا نرى اليوم أن كثيرا من جمعيات المغاربة المقيمين بأوربا تلعب دور الوسيط بين جمعيات محلية ومنظمات غير الحكومية بأوربا، مثل إسبانيا التي تخصص حوالي ثلث المساعدات المالية للمناطق الشمالية بفعل القرب الجغرافي، والروابط التاريخية التي تجمع بين هذه المناطق وإسبانيا.

تنتشر هذه الجمعيات بشكل أكثر في المناطق التي تعرف هجرة مرتفعة، مثل الريف وجبال الأطلس ومنطقة الجنوب، كما تتميز هذه المناطق بتقاليد هامة على مستوى التنظيم أو التسيير الجماعي في إطار ما يسمى "اجماعة ". ويجب التأكيد على أن هذه الجمعيات لا تهدف إلى تجاوز هذه المؤسسة، وإنما إلى إعادة تنظيمها وتحديثها بشكل يتلاءم والتطورات المستجدة في هذا الجانب، ليكون دورها أكثر فعالا في التنمية المحلية.

تدخلات المهاجرين ←	جماعية ↓	فردية
المستفيدون ↓	- الإعالة والتكفل - مشاريع التنمية	- تمويل مشاريع صغيرة تهم أفراد العائلة. -التكفل بأفراد الأسرة
- أقرباء المهاجرين - سكان الدوار - سكان الجماعة		
المهاجر ←		مشروع عقاري مشروع اقتصادي

أشكال التدخلات الجماعية والفردية للمهاجرين بحوض تمسامان وهوامشه

المصدر: بحث ميداني 2004

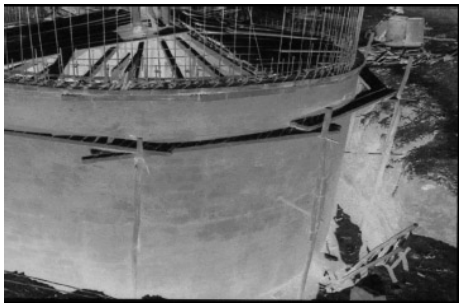

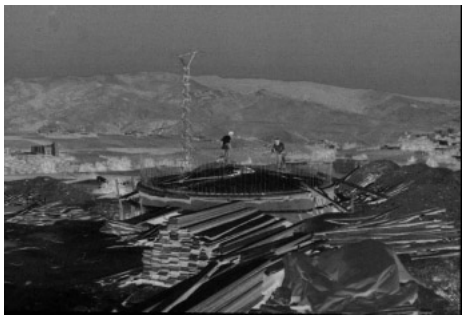

مشروع بناء خزان لتزويد دوار أجدير بالماء الصالح للشرب

تصوير بوظيلب، صيف 2009

4.2. تحرير المرأة وتقوية موقعها داخل الأسرة

عرفت المرأة الريفية بتبعيتها المطلقة للرجل، ولم يكن ينظر إليها إلا كوسيلة لإعادة الإنتاج الاجتماعي. غير أن الهجرة إلى الخارج غيرت حياتها بشكل ملموس وقوت من موقعها داخل الأسرة. ولا يتجلى ذلك في تنامي دورها في تدبير وتنظيم الأسرة فقط، وإنما أيضا في وزنها على مستوى اتخاذ القرار، مع العلم أن هذا التغير لم يمر دون إحداث تصدعات داخل مؤسسة الأسرة، نتيجة المقاومة التي أبداها بعض الرجال.

ويعتبر تكسير الانغلاق على العالم الخارجي أول خطوة دشنتها المرأة الريفية نحو تحقيق الذات. وهكذا بدأت تسجل حضورا تدريجيا بالجماعة مرورا بالدائرة ووصولا إلى المدينة مكان تواجد البنك، الذي يمثل الوسيط الوحيد بينها وبين زوجها المغترب. كانت هذه الخطوات تتم في مرحلة أولى بترخيص من أب المهاجر الذي لم يكن يتردد في مصاحبتها أثناء تنقلاتها، وعندما يتعذر عليه ذلك لسبب ما، تصاحب بأحد أفراد العائلة من الذكور. فهي دائما مراقبة ومحاطة، ولا يسمح لها بالخروج لوحدها.

ومع انتقال الزوجة للعيش في المدينة واستمرار إقامة الزوج بالمهجر تصبح المسؤولية بين الطرفين مقتسمة نظريا. غير أن اقتسام المسؤوليات بين الزوج والزوجة لا يفسر في الواقع بحدوث تحول فعلي وعميق في سلوك وعقلية الرجل الريفي، ولا باعتراف فعلي للمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقها، وإنما بالغياب المؤقت للرجل. إنه اقتسام مؤقت. وتتأكد هذه الحقيقة بوضوح أثناء عودة الزوج خلال العطل السنوية، حيث يجردها من كل المسؤوليات.

وبعد وصول الزوجة الى ديار الغربة وتعرفها على محيطها الجديد وعلى الحقوق التي يضمنها لها هذا المحيط عن طريق أبنائها المتمدرسين، أو عن طريق المرشدات الاجتماعيات، طرأ تغير ملموس على سلوكها ومواقفها. فإذا كانت دائما وفية لزوجها وحرصية على القيام بواجباتها، لم تعد بالمقابل تجسد المرأة "المسكينة المطيعة الخاضعة المغلوبة على أمرها". لقد أصبحت تطالب بأن يؤخذ برأيها باعتبارها أحد الأركان الأساسية في اتخاذ القرار. فلا ينبغي لزوجها الإقدام على أية خطوة دون استشارتها.

3.الانعكاسات المجالية

1.3. تحديث السكن القروي

أدى الاستثمار القوي لرساميل الهجرة في قطاع البناء إلى إحداث تغير ملموس في السكن الريفي، ويتجلى هذا التغير مجاليا في تعدد الدور المبنية، وميل نحو توحيد مواد البناء وتصميم المنزل الريفي، واستقرار المنازل الجديدة قرب الطريق ومقرات الأسواق الاسبوعية، وهكذا أصبحنا نلاحظ انسلاخا تدريجيا للسكن الريفي عن وظائفه التقليدية، لتحل محلها وظائف جديدة تستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بوادي الريف الشرقي.

1.1.3. المنزل القروي بالريف الشرقي: تغير كلي في مواد البناء ووظيفة المنزل

أدت موجة البناء المكثفة التي عرفتها مجالات الهجرة خلال السبعينيات، إلى إحداث تحول ملموس ليس في الهياكل السكنية ومظهرها الخارجي فقط، وإنما أيضا في هندستها ومواد بنائها، وتشكل منازل المهاجرين خصوصا المشيدة حديثا، نمطا معماريا مغايرا يتسم بخاصيته الحضرية واتساع مساحته وعلو طوابقه. ولعل انتقال البناء من أفقي إلى عمودي تصل عدد طوابقه إلى أكثر من أربعة طوابق دليل على المنافسة بين المهاجرين لإبراز إمكانيتهم المادية، وتعبير عن نجاح مشروعهم الهجروي.

تعتبر المنافسة في البناء بين المهاجرين السبب الأساسي في انتقال السكن من أفقي إلى عمودي.(انظر الصور). كما يشمل التحول المورفلوجية الداخلية والخارجية للمنازل القروية. فبعدما كانت المنازل مندمجة في المجال وتتخذ لون التربة التي بنيت بها، أصبحت اليوم بارزة للعيان وأكثر عناصر المنظر الريفي بروزا في المجال. فالمتجول ببوادي المنطقة يلاحظ بروز "أجسام غريبة" هنا وهناك تعطي صورة مزيفة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

ومما لا شك فيه، أن هذا التحول لم يمس فقط المورفلوجية الخارجية للمنازل وهندستها والمواد المستعملة في البناء، بل شمل كذلك الوظائف الأساسية للسكن. فالمنزل التقليدي القروي جزء لا يتجزأ من الاستغلالية الفلاحية، كان يشكل خلية وأداة للاستغلال تجمع الإنسان والحيوان وأدوات العمل، فإنه اليوم، وبفعل تحسن ظروف العيش وسيادة الثقافة المستوردة، تخلى عن هذه الوظائف خصوصا بعد التراجع الذي عرفه القطاع الفلاحي، وظهور اهتمامات جديدة لدى الأسر القروية تعتمد على مصادر عيش أخرى غير الأنشطة الفلاحية. إن هذا التحول أثر كذلك على عدد طوابق السكن وعدد الغرف وحجمها.

تجديد السكن القوري
تصوير بوظيلب، صيف 2010

تعدد الطوابق داخل المنزل الواحد بجماعة تفرسيت
تصوير بوظيلب، صيف 2010

توزيع المنازل حسب عدد الغرف ببعض بوادي الريف الشرقي.

عدد الغرف / الجماعات	(2-1)	3	4	5 فأكثر
تمسامان	16.73	21.09	28.36	33.82
بودينار	13.97	18.63	26.85	40.55
اولاد امغار	17.37	16.10	32.20	34.32
ايت مرغنين	17.49	15.97	24.33	42.21
تروكوت	11.18	25.7	34.47	28.5
تليليت	22.00	18.8	24.00	35.2
اجرموس	17.68	23.23	28.03	31.06
امهاجر				

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 السلسلة الإقليمية، إقليم الناظور، مديرية الإحصاء، الرباط.

إن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه لا تعبر عن الواقع الحقيقي لعدد الغرف في المنازل، إذ لاحظنا خلال المعاينة الميدانية أن هناك جماعات يتجاوز فيها عدد الغرف ثلاثين، كما هو الشأن في بعض المنازل بجماعة تفرسيت. وتجدر الإشارة إلى أن التحول الذي مس السكن القروي في الريف الشرقي ظاهرة تعرفها جميع الأحواض الهجروية علـــى الصعيد الوطني، ويمكن أن نمثل لذلك بحوض دادس بالجنوب المغربي، حيث تملك أكثر من 83.5% من الأسر ما يتجاوز 6 غرف ولدى 15% منها مابين 6 و9 غرف (Aït Hamza, 1999 : 289). فالاحتكاك بالعالم الخارجي جعل المهاجرين يتطلعون إلى حياة أفضل لم تكن مألوفة في المنازل التقليدية.

2.1.3. السكن القروي: تشتت نحو مواقع جديدة.

ارتبط السكن وتوطينه سابقا بخصائص الوسط وإنتاجية الأرض وعنصر الاحتماء ومبدأ تكامل الرساتيق، إذ يتموضع في سافلة المجال البوري ويشرف على المجال المسقي، واليوم، لم يعد يراعي هذه العناصر في تمركزه بفعل التفكك النسبي للروابط العائلية وتراجع الأسر الممتدة ذات الطابع الأبوي، وطغيان السكن الفردي على حساب السكن الجماعي. فالخاصية الجديدة للسكن هي القطيعة مع المنزل التقليدي الذي كان يضم ما بين ثلاث أو أربع أسر. إذ يسير المجتمع الجديد في الريف في اتجاه قطع الصلة بالمجتمع التقليدي، ويدير ظهره إلى كل القيم التي كانت سائدة من قبل، "فعناصرالماء والزراعة والرعي والأمن صارت جزءا من التاريخ"(Aït Hamza, *ibid.*)، حيث أصبح دورها في اختيار مواقع السكن ثانويا. فتراجع الأخطار الخارجية واستتباب الأمن، ووصول أموال الهجرة والرغبة في التموقع اجتماعيا ودخول السيارة بشكل واسع إلى البوادي كأداة للتنقل بدل الدابة، وتقلص المساحات المزروعة وتدهور البنيات الزراعية التقليدية، دفع السكان إلى اختيار مواقع جديدة لتشييد منازلهم.

وتبعا لهذه لتحولات التي مست نمط الحياة، فإن السكن أصبح ينزلق من المرتفعات الجبلية ويتمركز في الأحواض وقرب طرق المواصلات، ويمكن التمييز بين عدة نماذج من تشتت السكن. يظهر المستوى الأول في الانتقال من المرتفعات التي كانت توفر ظروف التحصين إلى قدم الجبال، حيث أصبح السكن يتوسط المحاط، فتشكل العالية مجالا لتربية الماشية والسافلة مجالا لزراعة الحبوب، بينما تخصص المنطقة الوسطى للسكن ولغراسة الأشجار المثمرة".(علال الزروالي، 2000). أما المستوى الثاني، فيتجلى في انتقال السكن من المرتفعات نحو المناطق السهلية والأحواض.

وعلى هذا الأساس، أصبح اختيار المواقع الجديدة خاضعا لمقاييس جديدة كالقرب من الطريق والأماكن التي تتمركز فيها التجهيزات السوسيو ــ اقتصادية للاستفادة من خدماتها، مما أدى إلى ظهور مراكز شبه حضرية، والتخفيف من حدة الضغط الممارس على المدن والأقطاب الحضرية الكبرى كمدينة الناظور.

إن تغلغل السلوكيات الاستهلاكية في البوادي، والرغبة الجامحة في التحديث تطرح أكثر من تساؤل حول مآل المنزل الريفي في غياب مشروع للمحافظة على إرث الماضي وضعف الوسائل لتدبير الحاضر. فالتقليد الأعمى للنموذج الحضري واللجوء المكثف إلى استعمال المواد العصرية في البناء سيؤديان، لا محالة، إلى القضاء على الإرث الحضاري لهذه المجموعات القروية.

2.3. القطاع الفلاحي: استفادة ضئيلة من عائدات الهجرة الدولية محليا

إن الانخراط القوي لسكان بوادي الريف الشرقي في مسلسل الهجرة الدولية، أفقدت الأنشطة الفلاحية السواعد القوية ذات الخبرة في هذا المجال، وأفرغت المجالات الإقليمية و خصوصا مناطق البور من العناصر الحيوية التي كان ينتظر منها أن تشكل دعما حقيقيا للقطاع الفلاحي. فعلى الرغم من أن معظم المهاجرين ينحدرون من البوادي، فإن استثماراتهم في هذا القطاع ظلت جد متواضعة ونادرا ما تتجاوز مساعدة أفراد العائلة في اقتناء بعض لوازمه، ففقدت الأرض قيمتها الحقيقية لأنها لم تعد تشكل الركيزة الأساسية لإعادة إنتاجها، مما ساهم في عزوف المهاجرين وغير المهاجرين عن الاهتمام بالأرض وبالعمل الفلاحي بصفة عامة.

إن ضعف المردود وسيادة الفلاحة البورية التي تعتمد في مجملها على ما تجود به السماء، جعل المدخول الفلاحي يشكل مدخولا ثانويا بالنسبة لكل الأسر، بعدما كانت الأرض محليا تأخذ طابعا مقدسا ورمزا للمكانة الاجتماعية. غير أن التحولات الناتجة عن الهجرة، وارتقاء المهاجر ضمن الهرم الاجتماعي جعل قيمة الأرض تنهار وأصبح الفلاح أو المزارع المحلي في الدرجة الدنيا من الهرم الاجتماعي. وترتب عن هذه الوضعية إهمال استصلاح السواقي والتخلي عن صيانة المغروسات وتجديدها أو إحيائها، دون الحديث عن التجديب والتقليم الضروريين للتجديد الفزيولوجي للأشجار. كما أن عملية الفتاح "القليب" التي كان يقوم بها الفلاحون بعد موسم الحرث بهدف إعداد الأرض المستريحة للسنة الموالية أصبحت نادرة. وتعكس هذه الظواهر وغيرها المكانة الثانوية لخدمة الأرض والأنشطة المرتبطة بها.

لم يمنع عزوف المهاجرين عن الاستثمار في القطاع الفلاحي محليا من تسجيل بعض المبادرات المحدودة في هذا الجانب، خصوصا الجيل الأول العائد بصفة نهائية من أوربا، والذي لا زال يرتبط بالأرض أشد الارتباط.

استغلاليتان نموذجيتان لأحد المهاجرين المتقاعدين بدوار أجدير
تصوير بوظيلب، 2006

الخصائص	%	%
التوفر على بئر واستعمال المضخة للسقي	88	15
استعمال الأسمدة	100	55
اعتماد وسائل عصرية للإنتاج. الجرار – وسائل أخرى.	76	35
استعمال المعالجة النباتية	53	100

المقارنة بين استغلاليات المهاجرين وغير المهاجرين بالريف الشرقي

المصدر: بحث ميداني، 2006

اعتمادا على الخصائص الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن استغلاليات المهاجرين أكثر اعتمادا على وسائل الإنتاج العصرية من استغلاليات غير المهاجرين، فرغم كون استغلاليات المهاجرين تبدو أكثر عصرية من استغلاليات غيرهم، فإن النشاط الفلاحي بجميع مكوناته لم يحظ بنفس الاهتمام الذي حظيت به قطاعات إنتاجية، كما أن مبادرات المهاجرين العائدين بصفة نهائية في هذا الإطار لا تكتسي أهمية كبرى وتأثيرها محدود على القطاع.

3.3. تسارع وتيرة التمدين

اقترن منعطف السبعينيات وبداية الثمانينيات بدينامية مجالية هامة على مستوى الريف الشرقي، تتجلى في تزايد وتسارع وتيرة التمدين وتضاعف عدد المراكز الحضرية والقروية. وقد مرت وتيرة التوسع العمراني بالريف الشرقي بثلاث مراحل أساسية هامة:

* **المرحلة الأولى:** تمتد من بداية الاستقلال إلى منتصف السبعينيات وتميزت بركود شديد على مستوى العمران. حيث اقترنت بالوضعية العامة التي تلت فترة الاستقلال وما رافق ذاك من إقصاء وتهميش للمنطقة.

* **المرحلة الثانية:** تمتد من أواسط السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات، وتميزت بانفجار حضري هام، حيث تضاعف عدد السكان الحضريين أكثر من 11 مرة ما بين إحصاء 1982 و1994. وتزامنت هذه المرحلة مع تدفق عائدات الهجرة الدولية نحو المنطقة من أوربا، واتجاه معظم المهاجرين إلى استثمار أموالهم في العقار بالوسط الحضري خاصة في مدينة الناظور بحثا عن ظروف أحسن للاستقرار.

***المرحلة الثالثة:** تميزت بانتقال التحضر نحو هوامش الإقليم بفعل تشبع المراكز الحضرية المشار إليها، وظهور مستجدات على مستوى البوادي المحلية تتمثل في الكهربة القروية وتقوية البنيات التحتية. وقد نتجت عن هذه الوضعية تحولات سكنية مثيرة كمّا ونوعا في بوادي الريف الشرقي أدت إلى ظهور تحضر مجهري في كل مناطق إقليم الناظور. غير أن التوسع الحضري الذي شهده الإقليم تميز بالعشوائية والفوضى أطرته وتؤطره عائدات الهجرة الدولية والأنشطة المحظورة. هكذا شيدت مراكز بأكملها بدون وثائق التعمير وبدون أي تخطيط، مما جعلها اليوم تعاني من عدة إكراهات على مستوى التجهيزات الأساسية، ويتطلب إعادة هيكلتها إمكانيات هائلة.

خلاصة

تساهم عائدات الهجرة الدولية في تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأسر التي ترتبط بها بشكل مباشر، مما يؤدي إلى إفراز فئة غنية، كما تنتج عنها فوارق اجتماعية هامة، وتحتل بذلك عائلات المهاجرين المراتب الأولى في ترتيب الهرم الاجتماعي على المستوى المحلي.

نتج عن هاته المكانة التي تحتلها أسر المهاجرين اجتماعيا، سلوكا استهلاكيا مفرطا، تجلى أساسا في النفقات المفرطة في الحفلات والمآدب المتكررة في المناسبات أو بدونها، وهي ظاهرة سعى من خلالها المهاجر إلى إثبات المكانة الاجتماعية بين ذويه وعشيرته. وتعد عائدات الهجرة الدولية مصدرا هاما من مصادر العيش بالنسبة لمناطق الريف عامة، حيث أضحت تستفيد منها حتى الأسر غير المهاجرة، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، وتساهم في تقليص نسبة الفقر على المستوى الوطني.

ولا يقتصر دور المهاجرين فقط على المساهمة في تحسين مستوى عيش الأسر أو التكفل ببعض أفراد العائلة الممتدة، وإنما غالبا ما يمتد إلى المساهمة الفعالة في مشاريع التنمية المحلية في مناطقهم الأصلية، وذلك عبر القيام بتمويل البنيات التحتية وإصلاح المؤسسات المدرسية وتوفير الماء الصالح للشرب وغيرها.

بالمقابل، وباستثناء حالات محدودة، لم تساهم هذه الموارد في التنمية الاقتصادية، ويزيد من ضعف أثرها الإيجابي على هذا الاقتصاد أن الجزء الأكبر منها لا يستثمر في عين المكان، بل تصدره الأبناك المتمركزة في المنطقة إلى مناطق مغربية أخرى ذات إمكانيات ومؤهلات اقتصادية أكثر من أجل توظيفه.

ويعتبر قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من عائدات الهجرة، حيث يمتص معظم ادخارات المهاجرين، سواء في المراكز الحضرية أو في البوادي، مما أدى إلى تضخم المراكز الحضرية وبروز أشكال عمرانية عشوائية تفتقر إلى وثائق التعمير وناقصة التجهيز.

البيبلوغرافيا

اللغة العربية

المختار، مطيع (1994)، "إشكالية عودة المهاجرين المغاربة واندماجهم في مجتمعهم الأصلي"، *دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية*، عدد 3، جامعة، محمد الأول، وجدة، ص3–26.

محمد، أونيا (1996)، المجتمع الريفي قبل المقاومة (1897–1921)، *مجلة أمل* عدد8، السنة الثالثة.

علال، الزروالي (2000) ، *التحولات الريفية والتمدن في الريف الشرقي*، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 723ص.

اللغة الفرنسية

Aït Hamza M. (1999), *Mobilité socio-spatiale et développement local au sud de l'Atlas (Dadès-Todgha)*, Thèse de doctorat d'Etat (géographie sociale), Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat.

Belgandouz A. (1987), « L'émigration des travailleurs marocains », in *Grande Encyclopédie du Maroc*, Rabat. p. 37-64

Bossard R. (1979), *Un espace de migration, les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador, Maroc*), Thèse de doctorat de 3ème cycle, Université de Montpellier.

Bonnet J. et *al.* (1973), « Aspects géographiques de l'émigration marocaine vers l'Europe », *RGM*. n° 23-24, 45 p.

Charef M. (1999), « La circulation migratoires et ses acteurs », in *La circulation migratoire dans les diasporas ouvrières méditerranéennes*, Poitiers-Strasboug.

Ceriani S. (2003), « Mobilité migratoire et pratique spatiale, pour une nouvelle approche du rôle des migrants dans le développement local », in *Place et rôle des émigrés/immigrés dans le développement local dans les pays du Maghreb et du Sahe*l, Agadir.

Duveyrier H. (1887), « La dernière partie inconnue du littoral de la Méditerranée, le Rif », Paris, *B.G.H.D*.

EL Ouariachi K.M. (1981), *Le Rif oriental, transformation sociale et réalités urbaines*, Thèse de doctorat de 3ème cycle en sociologie, E.H.E.S.S., Paris.

Hamdouch B. (2000), *Les Marocains résidant à l'étranger, une enquête socio-économique,* I.N.S.E.A., Rabat.

Justinard L. (1926), « Note sur la littérature et la poésie chez les Rifains », *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*, p. 82-83.

Milliot L. (1934), « L'exode saisonnier des Rifains vers l'Algérie », in *Bulletin Economique du Maroc*.

Moulieras A. (1895), *Le Maroc inconnu*, volume 1, Paris, Challamel

Lacroix T. (2003), « Les organisations de solidarité internationale issue de l'immigration marocaine : les motifs transnationaux du développement local », in *Place et rôle des émigrés dans le développement local dans les pays du Maghreb et du Sahel,* Agadir, 26-27-28 février, 12 p.